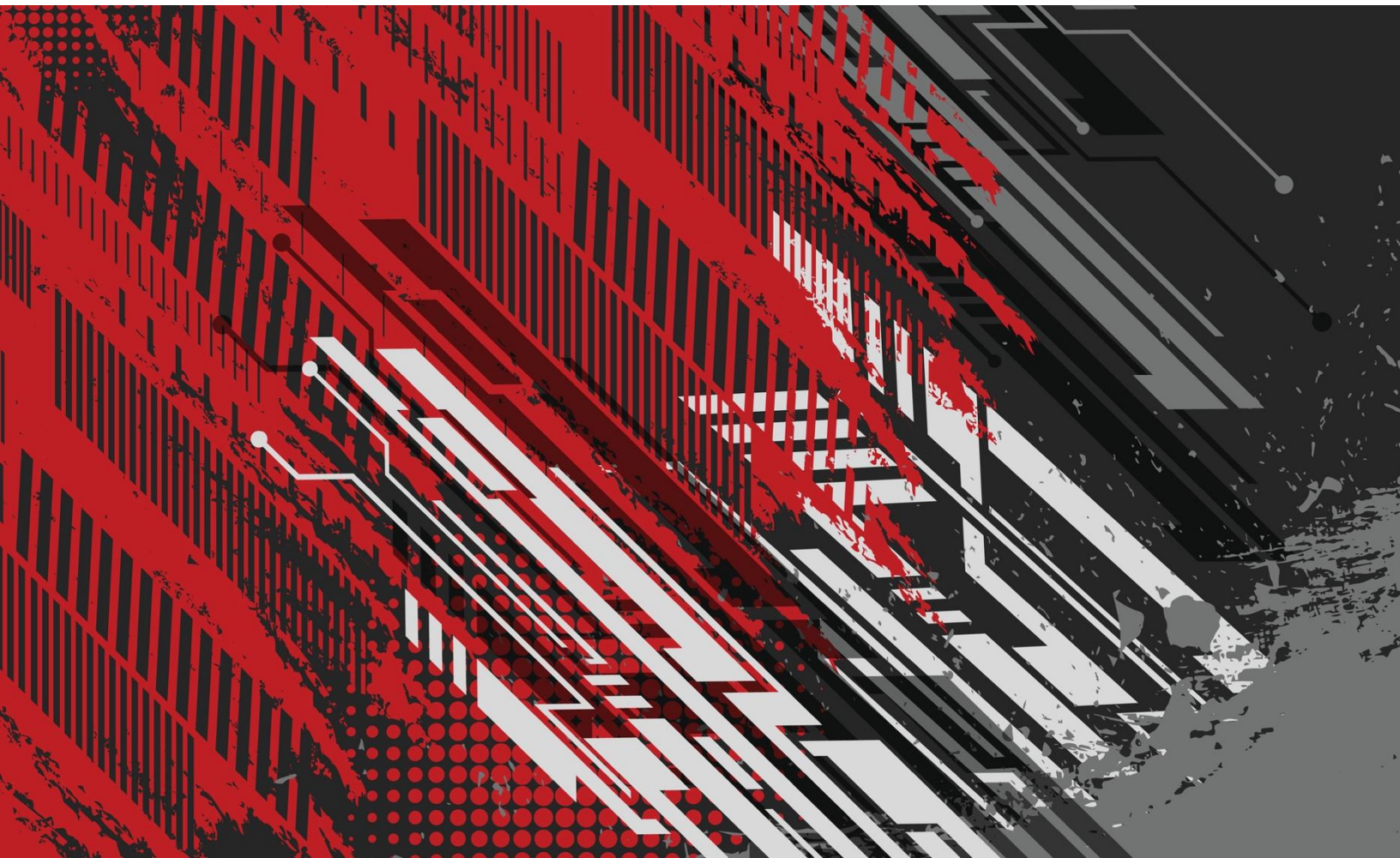


حكومة تُضَيِّع الإرث المؤسسي... وتمحو ذاكرة وطن

د. عادل كنيش مطلوب

22 تشرين الأول 2026



حكومة تُضَيِّع الإرث المؤسسي... وتمحو ذاكرة وطن

أصبحت الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي من الأدوات الأساسية لتحديث الإدارة العامة، وتحسين تقديم الخدمات، والحد من التعقيدات البيروقراطية، ورفع مستويات الشفافية والمساءلة. غير أن نجاح هذه السياسات لا يتوقف على تبني التكنولوجيا أو استحداث وزارة جديدة، وإنما يعتمد على قدرة الدولة على تراكم المعرفة المؤسسية، والاستفادة من البرامج السابقة، والمحافظة على الكفاءات المتخصصة، وضمان استمرارية السياسات عبر تغير الحكومات والهياكل الإدارية.

في العراق، تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة بالنظر إلى المسار المتقلب الذي شهدته المؤسسات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والحكومة الإلكترونية. فقد عملت وزارة العلوم والتكنولوجيا، بالتعاون مع جهات حكومية أخرى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تطوير مكونات استراتيجية للحكومة الإلكترونية خلال السنوات التي سبقت عام 2015. وشملت هذه الجهود إعداد الأطر الاستراتيجية والفنية، وتطوير البوابة الحكومية، وإطلاق خدمات إلكترونية محلية، فضلاً عن وضع إرشادات تتعلق بالبنية الوطنية للحكومة الإلكترونية وسياسة البيانات العامة (UNDP, 2012; Iraq UNDAF Fund, 2014).

في آب 2015، صدر قرار حكومي بدمج وزارة العلوم والتكنولوجيا مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن إجراءات أوسع لتقليص عدد الوزارات وإعادة تنظيم مجلس الوزراء (Prime Minister's Office of Iraq, 2015). وبعد نحو أحد عشر عاماً، صوّت مجلس النواب العراقي، في 15 تشرين الأول 2026، على استحداث "وزارة الاقتصاد الرقمي والحكومة والعلوم والتكنولوجيا"، وتسمية وزير لها (Council of Representatives of Iraq, 2026).

يثير هذا التسلسل سؤالاً يتجاوز شكل الوزارة أو اسمها: إذا كانت الدولة قد استثمرت سابقاً في بناء استراتيجية للحكومة الإلكترونية وتطوير خبرات بشرية وأطر فنية ومؤسسية، فما الذي حدث لتلك الاستثمارات بعد دمج الوزارة؟ وإلى أي مدى ستستفيد الوزارة الجديدة من التراكم السابق بدلاً من إعادة إنتاج مراحل التخطيط من البداية؟

ينطلق المقال من أن هذا السؤال يمثل قضية تتعلق بكفاءة إدارة المال العام، واستدامة المؤسسات، والمساءلة عن نتائج الإنفاق، وليس مجرد نقاش إداري بشأن عدد الوزارات في التشكيلة الحكومية.

المنهجية والإطار التحليلي

يعتمد المقال منهج التحليل الوثائقي الوصفي والنقدي، من خلال مراجعة تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بتحديث القطاع العام العراقي، والوثائق الحكومية المنشورة بشأن دمج وزارة العلوم والتكنولوجيا، والتقارير المتعلقة بالتحول الرقمي، والإعلان البرلماني عن استحداث الوزارة الجديدة.

ويستند التحليل إلى ثلاثة مفاهيم مترابطة:

1. **الاستمرارية المؤسسية:** قدرة المؤسسات الحكومية على الاحتفاظ بالمعرفة والبرامج والخبرات والأصول الفنية رغم تغير الهياكل الإدارية والقيادات السياسية.
 2. **كلفة التكرار المؤسسي:** الموارد التي قد تُنفق مجددًا لإعداد دراسات واستراتيجيات وأنظمة كان من الممكن تحديثها أو استكمالها بالاستفادة من أعمال سابقة.
 3. **المساءلة عن النتائج:** تقييم القرارات المؤسسية وفق ما حققته من منافع عامة، وليس الاكتفاء بتبويرها من خلال تقليل عدد الوزارات أو استحداث هياكل جديدة.
- يتفق هذا المنظور مع أدبيات الاعتماد على المسار في تحليل السياسات العامة، التي توضح أن القرارات المؤسسية السابقة تُنشئ مسارات وخبرات وتكاليف مترامية، وأن تغيير المسار قد تكون له نتائج تتجاوز الغرض المباشر من القرار (Pierson, 2000).

برنامج الحكومة الإلكترونية قبل عام 2015: ما الذي أُنجز؟

1. **مرحلة بناء الاستراتيجية والأطر المؤسسية**
تُظهر وثيقة التقرير الختامي لبرنامج تحديث القطاع العام العراقي، الذي نُفذ بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة خلال الفترة 2010-2012، أن برنامج الحوكمة الإلكترونية حقق تقدمًا في إعداد واعتماد استراتيجية الحكومة الإلكترونية، ووثائق مرتبطة بالتشغيل البيئي بين الأنظمة الحكومية، واستراتيجية البنية المؤسسية، إلى جانب تطوير بوابة الحكومة الإلكترونية العراقية وإطلاق عدد من الخدمات الإلكترونية على المستوى المحلي (UNDP, 2012).
- تكتسب هذه الإنجازات أهميتها من أن الحكومة الإلكترونية ليست مجرد موقع إلكتروني أو خدمة منفردة، بل هي **منظومة مترابطة** تتطلب قواعد مشتركة لتبادل البيانات، وتوافقًا بين الأنظمة التقنية، وتحديدًا للأدوار والمسؤوليات، وتطويرًا للإجراءات الإدارية والقانونية.
- لذا، فإن إعداد استراتيجية وطنية وإطار للتشغيل البيئي وبنية مؤسسية للأنظمة الحكومية يمثل استثمارًا في المعرفة التنظيمية والفنية للدولة، حتى عندما لا تكون جميع الخدمات قد دخلت مرحلة التشغيل الكامل.
- كما تؤكد الوثائق نفسها أن البرنامج لم يقتصر على إعداد الخطط، وإنما تضمن أنشطة لتطوير القدرات وتبادل الخبرات، وإشراك الوزارات والجهات الحكومية في أعمال التقييم والتخطيط. لذلك فإن رأس المال المتراكم لم يكن ماديًا فقط، بل شمل أيضًا خبرات العاملين ومعرفتهم بإجراءات تطبيق الحكومة الإلكترونية.

2. إنجازات عام 2014: من التخطيط إلى وضع الإرشادات الفنية

في 26 شباط 2014، نظّمت وزارة العلوم والتكنولوجيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمرًا صحفيًا مشتركًا بشأن مؤتمر الحكومة الإلكترونية المحلية. في المناسبة نفسها، أُعلن استكمال ونشر إرشادات الحكومة الإلكترونية الخاصة بالبنية الوطنية وسياسة البيانات العامة.

ووفقًا لتقرير برنامج تحديث القطاع العام للربع الأول من عام 2014، استهدفت هذه الإرشادات تزويد المؤسسات الحكومية بمناهج وأدوات عملية تساعد على تنفيذ التغييرات التنظيمية والتكنولوجية المطلوبة لإنشاء بنية للحكومة الإلكترونية وتطوير المواقع والخدمات الحكومية على المستويين المركزي والمحلي (Iraq UNDAF Fund, 2014).

كما وثّق التقرير العمل على تطوير نموذج الحكومة الإلكترونية على مستوى المحافظات، بما في ذلك عقد اجتماعات استشارية مع محافظتي نينوى وميسان بشأن تصميم المبادرة وإمكانات تنفيذها. وأشار إلى أن المحافظتين أبدتا تأييدًا للمبادرة والتزامًا بتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة للتطبيق. تدل هذه الوقائع على أن الجهد العراقي كان قد تجاوز مرحلة الفكرة العامة إلى بناء وثائق فنية ومشاريع محلية وآليات للتنسيق بين الجهات الحكومية.

لكن من الضروري التمييز بين استكمال الإرشادات الفنية وبين اكتمال تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية بكافة مكوناته. فقد أشار التقرير نفسه إلى أن استكمال واعتماد خارطة طريق الحكومة الإلكترونية المحلية كان نتيجة مستهدفة للعمل اللاحق، لا دليلًا على أن جميع مراحل التنفيذ الوطني قد اكتملت بالفعل عام 2014. هذه التفرقة لا تقلل من أهمية الإنجازات السابقة، بل تجعل تقييمها أكثر دقة: لقد امتلك العراق أساسًا استراتيجيًا وفنيًا يمكن البناء عليه، لكن مدى تحويله إلى خدمات مستدامة كان يحتاج إلى متابعة وقياس.

دمج وزارة العلوم والتكنولوجيا عام 2015 وتحدي استمرارية السياسات

في 16 آب 2015، أعلن مكتب رئيس الوزراء العراقي قرارًا بتقليص عدد أعضاء مجلس الوزراء من 33 وزيرًا إلى 22 وزيرًا، وتضمّن القرار دمج وزارة العلوم والتكنولوجيا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إلى جانب دمج وزارات أخرى، في إطار إعادة هيكلة حكومية واسعة (Prime Minister's Office of Iraq, 2015).

إن السؤال المهم هنا هو ما إذا كان تقليص عدد الوزارات قد صاحبه تصميم واضح لضمان استمرار الوظائف والبرامج والخبرات الفنية التي كانت تضطلع بها الوزارة المدمجة. كما أن عملية الدمج تطلبت معالجة إدارية وتشريعية استمرت بعد القرار الأولي. وهذا يطرح أسئلة مشروعة عن كيفية إدارة الانتقال،

ومدى الحفاظ على الذاكرة المؤسسية المتخصصة، وما إذا كانت مهام الحكومة الإلكترونية قد نُقلت بوضوح إلى جهات بديلة مع الاحتفاظ بالوثائق والأصول والخبرات.

فإعادة تنظيم الهيكل الحكومي لا ينبغي أن تعني إعادة ضبط المعرفة المتراكمة إلى نقطة الصفر. وإذا كان هناك تغيير في الجهة المسؤولة، فالمفترض أن يصاحبه نقل منظم للمشاريع والاختصاصات والموازنات والعقود وقواعد البيانات والكوادر، مع تحديد المسؤولية عن النتائج السابقة واللاحقة.

من جديد في عام 2021 إلى وزارة جديدة في عام 2026

في 3 آب 2021، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأكاديمية الحوكمة الإلكترونية في إستونيا، إطلاق دراسة لتقييم المشهد الرقمي في العراق. وكان من أهداف الدراسة مراجعة الاستراتيجيات والخطط الرقمية والأطر التنظيمية القائمة، وتقييم مستوى نضج الحكومة الرقمية، وإعداد توصيات وخارطة طريق للتحويل الرقمي في القطاع العام (UNDP, 2021).

يمكن تفسير هذه المبادرة من زاويتين. فمن جهة، تمثل مراجعة الاستراتيجيات القائمة إجراءً طبيعيًا وضروريًا، لأن التكنولوجيا والاحتياجات التنظيمية تتغير، ولأن الخطط القديمة تحتاج إلى تحديث. ومن جهة أخرى، فإن تكرار إعداد التقييمات والاستراتيجيات بعد سنوات من أعمال التخطيط السابقة يثير سؤالاً عن مدى حفظ المخرجات السابقة، والاستفادة منها، وتحويلها إلى تنفيذ مستدام.

لا يجوز اعتبار مبادرة عام 2021 دليلاً قاطعاً على أن أعمال 2010-2014 قد أُلغيت أو أُهدرت؛ بل إنها تدل على الحاجة إلى تقييم الوضع القائم ومراجعة الوثائق السابقة. غير أن وجود تلك الوثائق السابقة يجعل من الضروري معرفة ما إذا كانت المراجعة الجديدة قد بنت على الأطر الموجودة، أم أعادت إنتاج عمل كان بالإمكان تحديثه بتكاليف أقل.

ثم في 15 تشرين الأول 2026، صوّت مجلس النواب العراقي على استحداث "وزارة الاقتصاد الرقمي والحوكمة والعلوم والتكنولوجيا"، وتسمية محمد صاحب الدراجي وزيراً لها. (مجلس النواب العراقي، 2026)

تجمع الوزارة الجديدة، وفق اسمها، بين الاقتصاد الرقمي والحوكمة والعلوم والتكنولوجيا. وهو نطاق أوسع من مجرد إدارة مشروع تقليدي للحكومة الإلكترونية، وقد يتيح تنسيقاً مؤسسياً أشمل. إلا أن هذا الاتساع يجعل وضوح الصلاحيات وتحديد العلاقة مع المؤسسات القائمة أكثر أهمية، لا أقل.

وعليه، لا يتمثل التحدي في تكرار اسم وزارة سابقة، بل في ضمان أن تكون الوزارة الجديدة امتداداً تراكمياً للقدرات الوطنية، لا بداية إدارية جديدة تتجاهل ما سبقها.

أين يمكن أن يقع الهدر المالي والمعرفي؟

يمكن تحليل مخاطر الهدر المحتمل في أربعة مستويات رئيسية.

1. تكرار تكاليف التخطيط والاستشارات

إذا أُعيدت دراسات الجدوى وتقييم الاحتياجات ووضع الاستراتيجيات دون جرد الوثائق السابقة، فقد تدفع الدولة مرة أخرى مقابل عمل سبق إنجازه جزئياً أو كلياً. ويشمل ذلك تكاليف الاجتماعات والخبراء والاستشارات والتدريب وإعداد الوثائق الفنية.

ولا يُثبت مجرد تكرار دراسة أن الإنفاق الجديد غير ضروري؛ فقد تكون الدراسة السابقة قد أصبحت متقدمة أو لم تعد تعكس الواقع. لكن الكفاءة المالية تقتضي توثيق ما تمت مراجعته من أعمال سابقة، وتحديد ما سيُحدّث وما سيُستبدل وما سيستمر، وتبرير تكلفة كل خيار.

2. فقدان الخبرة المؤسسية

المعرفة الحكومية ليست كلها محفوظة في التقارير المكتوبة. فجزء مهم منها يتراكم لدى الموظفين والخبراء الذين شاركوا في تصميم الأنظمة، والتفاوض مع الشركاء، ومعالجة المشكلات الفنية، وتطوير الإجراءات الإدارية.

عندما تتغير الهياكل دون آليات واضحة لنقل المعرفة، قد تفقد الدولة هذه الخبرة حتى إن بقيت بعض الوثائق متاحة. وقد تضطر لاحقاً إلى إعادة تدريب الموظفين أو الاستعانة بخبراء جدد لتنفيذ مهام كانت لدى المؤسسات السابقة معرفة عملية بها.

3. تعطل المشاريع أو فقدان ملكيتها الإدارية

قد يؤدي تغيير الجهة المسؤولة إلى غموض ملكية الأنظمة الإلكترونية والعقود والتراخيص والبيانات والشفرة المصدرية، وإلى صعوبة تحديد الجهة المكلفة بالصيانة والتحديث والأمن السيبراني.

في حال عدم وجود سجل مركزي للأصول الرقمية، قد تجد الوزارة الجديدة نفسها أمام مشاريع غير موثقة أو أنظمة لا تعرف الجهة المالكة لها ما إذا كانت لا تزال قابلة للاستخدام.

لا يمكن تأكيد وقوع هذه النتائج في كل المشاريع العراقية دون مراجعة سجلاتها، لكنها مخاطر إدارية متوقعة عندما لا تقترن إعادة الهيكلة بتوثيق منظم للأصول والمسؤوليات.

4. كلفة الفرصة البديلة وتأخير الخدمات

حين تعود المؤسسات إلى إعداد الاستراتيجيات بدلاً من استكمال ما يمكن تطويره من البرامج السابقة، قد تتأخر الخدمات الرقمية، ويستمر المواطن في تحمل الوقت والكلفة اللازمين لإتمام المعاملات الورقية.

تمثل هذه الخسارة كلفة فرصة بديلة، أي المنفعة التي كان يمكن تحقيقها لو جرى توجيه الموارد إلى تشغيل الخدمات وتكامل الأنظمة بدلاً من تكرار التخطيط.

من هذا المنطلق، قد يكون الهدر المؤسسي أوسع من الأموال المدفوعة مباشرة؛ إذ يشمل أيضاً قيمة المعرفة المفقودة، وتأخر المنافع العامة، وتكرار الإجراءات، وانخفاض قدرة الدولة على التعلم من تجاربها السابقة.

هل يعني ذلك أن استحداث الوزارة الجديدة قرار خاطئ؟

ليس بالضرورة. فقد تكون هناك أسباب موضوعية تستدعي تطوير هيكل مؤسسي جديد، خصوصاً إذا كانت مسؤوليات الاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني والبيانات والذكاء الاصطناعي والخدمات الحكومية موزعة بين جهات متعددة، أو إذا أثبت التقييم أن الأطر السابقة لم تعد كافية.

كما أن إعداد استراتيجية جديدة ليس هدراً بحد ذاته. فقد تكون الاستراتيجية الجديدة ضرورية لتحديث المعايير، ومعالجة الثغرات القانونية، وإدخال متطلبات حديثة تتعلق بالهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني وحماية البيانات والتشغيل البيئي.

لكن الحكم على القرار يتطلب التمييز بين حالتين:

- إعادة بناء قائمة على التقييم: تُراجع فيها الأصول والخطط السابقة، وتُحدّث الأجزاء المتقدمة، وتُحفظ الخبرات، وتُحدد فجوات التنفيذ بوضوح.

- إعادة بناء تبدأ من الصفر إدارياً: تُنشأ فيها هياكل وبرامج جديدة دون جرد ما سبق، أو من دون إيضاح مصير الاستثمارات والمشاريع والكوادر التي مؤلتها الدولة أو الشركاء الدوليون. الحالة الأولى قد تمثل إصلاحاً ضرورياً. أما الثانية فتنتطوي على مخاطر جدية لتكرار الإنفاق وإضعاف الذاكرة المؤسسية.

بذلك، فإن الاعتراض الأكاديمي الأكثر دقة لا ينصب على إنشاء الوزارة الجديدة، وإنما على غياب الدليل المنشور، حتى الآن، الذي يوضح بصورة متكاملة كيفية نقل المعرفة والمشاريع والأصول والخبرات من المؤسسات السابقة إلى الهيكل الجديد.

كيف يمكن التحقق من الهدر ومساءلة المؤسسات؟

إن الانتقال من النقد إلى المساءلة يتطلب دراسة تدقيقية مستقلة، لا الاكتفاء بالمقارنة بين سنوات تأسيس الوزارات وأسمائها. ويمكن أن تتضمن هذه الدراسة الإجراءات الآتية:

أولاً: تدقيق مالي للمشاريع السابقة. حصر مخصصات الحكومة الإلكترونية وبرامج تحديث القطاع العام، مع التمييز بين الإنفاق الحكومي العراقي والتمويل الدولي المشترك، وتحديد ما خُصص لكل مشروع وما صُرف فعلياً، وما بقي من أصول أو التزامات.

ثانياً: جرد فني للأصول الرقمية. إعداد قائمة بالاستراتيجيات والإرشادات الفنية والبوابات الحكومية والخدمات الإلكترونية والأنظمة وقواعد البيانات والعقود والتراخيص والشفرة المصدرية، وتقييم حالتها الحالية وإمكان استمرار استخدامها.

ثالثاً: مراجعة انتقال الموظفين والخبرات. توثيق مصير الكوادر التي شاركت في مشاريع الحكومة الإلكترونية، ومواقع عملها الحالية، ومدى استمرار استخدامها خبراتها في التخطيط والتنفيذ.

رابعاً: تقييم أسباب تعثر التنفيذ. التمييز بين المشروعات التي لم تنفذ، وتلك التي نُفذت ثم توقفت، وتلك التي استمرت تحت إدارة جهات أخرى. فهذا التمييز ضروري لتحديد مواضع الخلل بدلاً من اعتبار جميع المشاريع السابقة فاشلة.

خامساً: إلزام الوزارة الجديدة بخطة استمرارية مؤسسية. ينبغي أن تتضمن الخطة بياناً واضحاً بما ورثته الوزارة من برامج وأصول، وما تقرر الإبقاء عليه أو تحديثه أو استبداله، مع نشر مبررات تلك القرارات وتكاليفها المتوقعة.

سادساً: اعتماد مؤشرات أداء منشورة. من أمثلتها عدد الخدمات الحكومية الرقمية الفعالة، ونسبة المعاملات المنجزة إلكترونياً بالكامل، ومتوسط مدة إنجاز المعاملة، وتكلفة تقديم الخدمة، ومستوى تكامل قواعد البيانات، وموثوقية الأنظمة، ورضا المواطنين.

بهذه الإجراءات، يمكن الانتقال من سؤال عام بشأن الهدر إلى تحديد مواضعه وحجمه وأسبابه والمسؤولية المؤسسية عنه.

الخاتمة

تكشف مراجعة المسار العراقي للحكومة الإلكترونية أن الدولة امتلكت، قبل دمج وزارة العلوم والتكنولوجيا عام 2015، قاعدة من الاستراتيجيات والأطر الفنية والمشاريع التي أعدت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات حكومية أخرى. ومن ثم، فإن استحداث "وزارة الاقتصاد الرقمي والحكومة والعلوم والتكنولوجيا" عام 2026 يطرح ضرورة واضحة لإثبات أن هذه القاعدة لن تُهمل، وأنها ستُستخدم أساساً للتطوير لا ذريعة لإعادة التخطيط من البداية.

تكمن المخاطرة الأساسية في أن تتحول إعادة الهيكلة الإدارية إلى دورة متكررة من استحداث المؤسسات وإعداد الاستراتيجيات، من دون قياس دقيق لما أنجزته المؤسسات السابقة أو ما تعثر منها أو ما يمكن استعادته. وإذا حدث ذلك، فقد تتحمل الدولة تكاليف مالية متكررة، إلى جانب كلفة غير مباشرة تتمثل في فقدان المعرفة والخبرة وتأخير الخدمات العامة.

لكن، إن الوثائق المتاحة لا تكفي للجزم بأن جميع الأموال التي أنفقت على برامج الحكومة الإلكترونية قبل عام 2015 قد ضاعت، أو أن الوزارة الجديدة بدأت فعلياً من الصفر. ويتطلب الوصول إلى هذا الاستنتاج مراجعة تدقيقية ومالية وتقنية تتبع المشاريع من مرحلة التخطيط إلى مراحل التنفيذ والنقل والتشغيل. عليه، فإن المعيار الحقيقي لنجاح الوزارة الجديدة ليس اسمها أو اتساع اختصاصاتها، بل قدرتها على إثبات أنها تتعلم من التجارب السابقة، وتحافظ على المعرفة العامة، وتمنع تكرار التكاليف غير الضرورية، وتحول الموارد المتاحة إلى خدمات حكومية أفضل.

إن بناء الدولة الرقمية لا يبدأ مع كل وزارة جديدة؛ بل يتقدم عندما تتراكم خبرة الدولة، وتبقى مؤسساتها قادرة على التعلم، ويحاسب المسؤول عن النتائج. ومن هنا، فإن الحفاظ على الإرث المؤسسي ليس مسألة إدارية ثانوية، بل شرط أساسي لحماية المال العام وتعزيز كفاءة الحوكمة في العراق.

المراجع

- ‘ Council of Representatives of Iraq (2026) ‘الوزراء وأحد عشر وزيرا’. 15 October. Available at: <https://iq.parliament.iq/blog/>. (Accessed: 17 October 2026).
- Iraq UNDAF Fund (2014) *Iraq Public Sector Modernization (IPSM) Programme, Phase II: Quarterly Report, January–March 2014, Project P1-05*. Available at: https://mptf.undp.org/sites/default/files/documents/20000/undp_p1-05_q1_2014.pdf (Accessed: 17 October 2026).
- ‘ Ministry of Higher Education and Scientific Research (2017) العلوم والتكنولوجيا ويؤكد المضي باستكمال إجراءات الدمج مع التعليم’. 17 August. Available at: <https://www.mohe.sr.gov.iq/ar/post/> (Accessed: 17 October 2026).
- Pierson, P. (2000) ‘Increasing returns, path dependence, and the study of politics’, *American Political Science Review*, 94(2), pp. 251–267.
- Prime Minister’s Office of Iraq (2015) ‘Prime Minister Al-Abadi downsizes Council of Ministers’. 16 August. Reproduced by the Embassy of the Republic of Iraq in Washington, D.C. Available at: <https://iraqiembassy.us/prime-minister-al-abadi-downsizes-council-of-ministers/> (Accessed: 17 October 2026).
- United Nations Development Programme (UNDP) (2012) *Iraq Public Sector Modernization Programme (Phase I): Final Programme Narrative Report, Reporting Period 28 April 2010 to 31 December 2012*. Iraq Trust Fund.
- United Nations Development Programme (UNDP) (2021) ‘Innovation first: new initiative by UNDP digitalizes Iraq’s public sector’. 3 August. Available at: <https://www.undp.org/arab-states/news/innovation-first-new-initiative-undp-digitalizes-iraqs-public-sector> (Accessed: 17 October 2026).

الكاتب: دكتور عادل كنيش مطلوب

مستشار علمي سابق في وزارة العلوم والتكنولوجيا، ورئيس لمنظمة مجتمع مدني. متخصص في المنظومات الخبيرة التي تتعامل مع اللغة العربية والتنقيب عن المعطيات العلمية مع استنطاق لمنظومات التعليم الالي.

خبرة طويلة في العمل الأكاديمي بجامعات مختلفة في المملكة المتحدة وبلدان أخرى . مارس ادارات عمل مختلفة داخل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية.

حاصل على شهادة ماجستير ودكتوراه من جامعة مانشستر – المملكة المتحدة في مجال هندسة الحاسبات، وتصاميم منظومة الحاسبات ذات الاعتمادية العالية على التوالي، وبكالوريوس من جامعة بغداد في الهندسة الالكترونية.

مهتم بالنشر العلمي باللغة العربية لآخر ما ينشر من منجزات علمية باللغة الإنكليزية. نشر مقالات متعددة واجرى العديد من الحوارات في وسائل الاعلام المختلفة.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعا مؤثرا في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600